العالم السري للمديرين الوهمِيّين

أن تجد في بَنَمَا مطعمًا باسم (بافاريان بريتزل فاكتوري)، ولديه سجل تجاري مدرج هناك فهذا أمر طبيعي، لكن أنْ تكتشف أنَّ المُدِير العام لهذا المطعم هو شخص يُدعىَ «مايكل جاكسون»، فربما تتوقف أمام الاسم للحظة، بالطبع هو ليس ملك البوب الراحل، لكنه تشابه مثير للضحك على أي حال، وربما كَانَ مقصودًا لغاية ما.

«مايكل جاكسون» هذا هو مدير وهمِيّ، شخص يوقّع عقودًا مهمة باستمرار، ويصادق على مستندات، رغم أنَّه لا يملك صلاحيات لاتخاذ القرار.

أشخاص من أَمْثَاله يظهرون كثيرًا في وَثَائِق بَنَمَا، وثَمَّة آلاف منهم في سجلات الشَّرِكَة المتاحة للجمهور في أمريكا الوسطى.

ينفّذ أولئك الأشخاص المهام التي يَعهد إليهم بها أَصْحَاب «الشَّرِكَات الوَرقِيَّة» الفعليون، إحدى العلامات التي نسترشد بها في تَعَقُّب تلك الشَّرِكَات التي تُعتبر واجهة لأعْمَال مَاليَّة غَيْر مشروعة هو أنْ تجد أحد مديريها أو بعضهم يشغل نفس المنصب لأكثر من شَرِكَة في نفس التوقيت، بل ربما تجده مُديرًا لأكثر من ١٠ آلاف شَرِكَة.

يصعب على هؤلاء الأشخاص «المديرين الوهمِيّين» فحص هذا الكم من الوَثَائِق والمستندات التي تخص تلك الشَّرِكَات، لذلك يجري

استغلالهم، دون علمهم، من أجل التوقيع على وَثَائِق تستخدمها عصابات المخدرات، والحكام الَّذِين يسلبون أَمْوَال شعوبهم، والمتَهَرِّبون من الضَّرَائِب؛ للتَسَتُّر على أنشطتهم التِّجَارِيَّة غَيْر المشروعة.

الإقبال على شراء خدمات «المديرين الوهمِيّين» يكون دائمًا للقيام بالمعاملات المشبوهة؛ إذ يقومون بإعارة أسمائهم من أجل إخفاء هُوِيَّات أَصْحَاب الشَّرِكَات الفعليين، أو قُل إنْ شِئت «مرتكبي الجريمة التي يراد إخفاؤها».

عادة ما يُخفي لصوص البُنُوك وجوههم خلف قناع لإخْفَاء هويتهم، ويمكن للشرطة نزع القناع عنهم بسهولة حال القبض عليهم، لكن عندما يريد المحققون معرفة من يكمن وراء شَرِكَة وَرقِيَّة، لا يكون بمقدورهم معرفة الكثير، وهذا يُعزى بدرجة كبيرة إلى استخدام طريقة «المُدِير الوهمِيّ»، شَرِكَة «مُوسَاك فُونْسِيكَا» تستخدم هذا الأسلوب، وتُقدمه بَيْن قائمة خدماتها لعملائها، ويستخدمه كذلك مقدمو خدمات آخرون في بَنَمَا.

ونتيجة لذلك، لا أحد يعلم من يُدِير تلك الحسابات، ومن يقوم بإدارة الأَعْمَال، حَتَّى السُّلُطَات لا يمكنها سوى الوصول للبيَانَات الموجودة في السجلات العامَّة.

في معظم المْلَاذَات الضَّرِيبيَّة، تكون هذه المعلومات مفقودة، وعلى أقل تقدير، تدرج فَقَط أسماء المديرين بالإضافة إلى أسماء الشَّرِكَات، لكنها غالبا ما تكون أسماء غَيْر حَقِيقِيَّة، وفي مثل هذه السجلات تصطدم بأسماء أشخاص مثل مايكل جاكسون.

بعبارة أكثر تهذيبًا، يشار إلى هؤلاء «المديرين الوهمِيّين» بأَنَّهُم «أوصياء»

أو قيمون على الأَعْمَال، تبدو تلك وظيفة جديرة بالاحترام في عالم المال، لكن «المديرين الوهمِيّين» في الواقع، في عالم «الأوف شور»، يؤدون دور الجنود (البيادق) في رقعة الشطرنج؛ إذ لا يتَمّ شيء بدونهم، ورغم ذلك لا قيمة لهم، ويمكن الاستغناء عنهم أو استبدالهم بسهولة.

يبدو أن هناك أسلوبًا معينًا في اختيار «المديرين الوهمِيّين»، فهم عادة يكونون أشخاصًا ذوي مستويات متدنية من التعليم ممن لا يُرجح أن يتمكنوا من فهم المستندات المختلفة التي يوقّعون عليها. حقيقة الأمر أَنَّهُم يكونون عادة من الطبقات الدنيا في بَنَمَا ممن يتحدثون الإنجليزية بالكاد، مثل «ليتيسيا مونتويا»، إحدى «المديرين الوهمِيّين» لَدَى شَرِكَة «مُوسَاك فُونْسِيكَا»، التي يظهر اسمها في أغلب الأحيان في وَثَائِق بَنَمَا، حَيْثُ شغلت منصب مدير لعشرات الآلاف من الشَّرِكَات الوَرقِيَّة لعقود، وتتَضَمّن قاعدة بَيَانَات الشَّرِكَة نسخة من جواز سفرها.

ليتيسيا مونتويا

ذكرت «مونتويا» في مكالمة هاتفية في مارس ٢٠١٦ أنَّها لَمْ تكن تَعْلَم تفاصيل الشَّرِكَات الوَرقِيَّة التي كَانَت تترأسها، ولَمْ تردّ على طلب مكتوب من صحيفة «زود دويتشي تسايتونغ» للتعليق على ذلك.

مكتب مُحَامَاة «مُوسَاك فُونْسِيكَا» أنكر كذلك أنَّه يقوم بتزويد «حاملي الأسهم بهياكل من المفترض أنَّها مُصَمَّمَة لإخفاء هُوِيَّات المُلَّاك الحقيقيين».

تعيش «ليتيسيا مونتويا» في إحدى ضواحي بَنَمَا، التي يعتبرها الأثرياء مناطق غَيْر آمنة، وكَانَت تتقاضى عادة ٥٠٠ دُولار فَقَط شهريًا مقابل خدماتها، في الوقت الَّذِي يجني فيه مكتب «مُوسَاك فُونْسِيكَا» الملايين؛ نتيجة لأعْمَالها.

تُكلف خدمة «المُدِير الوهمِيّ» في «مُوسَاك فُونْسِيكَا» نحو ١٥٠ دُولاَرًا سنويًا، ويستخدم المكتب في معظم الحالات مديرين اثنين أو ثلاثة مديرين وهمِيّين لكل شَرِكَة.

وفقًا لوَثَائِق بَنَمَا، خدمت «مونتويا» كمديرة وهمِيّة لـ ٣٢٠٠ شَرِكَة وَرقِيَّة تقريبًا، وبما أن المكتب يتقاضى ١٥٠ دُولاَرًا سنويًا من كُلّ شَرِكَة؛ نظير كُلّ مدير تقدمه لعملائها، أكسبت «مونتويا» مكتب «مُوسَاك فُونْسِيكَا» نصف مليون دُولاَر تقريبًا في اثني عشر شهرًا فَقَط. لك أنْ تَعْلَم أنَّ «مونتويا» عملت مديرة وهمِيّة لصالح مكتب «مُوسَاك فُونْسِيكَا» منذ أوائل الثمانينيات.

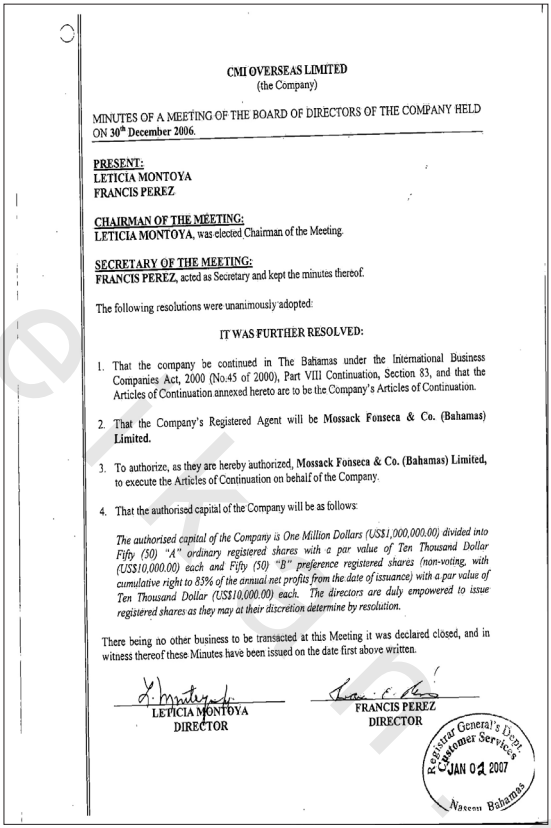

CMI OVERSEAS LIMITED
(the Company)

MINUTES OF A MEETING OF THE BOARD OF DIRECTORS OF THE COMPANY HELD ON 30th December 2006.

PRESENT:
LETICIA MONTOYA
FRANCIS PEREZ

CHAIRMAN OF THE MEETING:
LETICIA MONTOYA, was elected Chairman of the Meeting.

SECRETARY OF THE MEETING:
FRANCIS PEREZ, acted as Secretary and kept the minutes thereof.

The following resolutions were unanimously adopted:

IT WAS FURTHER RESOLVED:

1. That the company be continued in The Bahamas under the International Business Companies Act, 2000 (No.45 of 2000), Part VIII Continuation, Section 83, and that the Articles of Continuation annexed hereto are to be the Company's Articles of Continuation.

2. That the Company's Registered Agent will be **Mossack Fonseca & Co. (Bahamas) Limited.**

3. To authorize, as they are hereby authorized, **Mossack Fonseca & Co. (Bahamas) Limited,** to execute the Articles of Continuation on behalf of the Company.

4. That the authorised capital of the Company will be as follows:

The authorised capital of the Company is One Million Dollars (US$1,000,000.00) divided into Fifty (50) "A" ordinary registered shares with a par value of Ten Thousand Dollar (US$10,000.00) each and Fifty (50) "B" preference registered shares (non-voting, with cumulative right to 85% of the annual net profits from the date of issuance) with a par value of Ten Thousand Dollar (US$10,000.00) each. The directors are duly empowered to issue registered shares as they may at their discretion determine by resolution.

There being no other business to be transacted at this Meeting it was declared closed, and in witness thereof these Minutes have been issued on the date first above written.

LETICIA MONTOYA
DIRECTOR

FRANCIS PEREZ
DIRECTOR

Registrar General's Dept. Customer Services JAN 02 2007 Nassau Bahamas

سجلات آلاف الشركات تحمل اسم ليتيسيا مونتويا باعتبارها مديرا لها

ثَمَّة اسم آخر ظهر أمامنا مرارًا وتكرارًا: «آيدة ماي بيغز»، وهي تترأس أكثر من ٢٠ ألف شَرِكَة تقريبًا في بَنَمَا تتبع أحد منافسي «مُوسَاك فُونْسِيكَا».

كَانَ اسمها مدرجًا أيضًا في سجلات الشَّرِكَة في إنجلترا، وتبلغ «آيدة»

من العمر ٩٣ عامًا.

وحَتَّى سنَوَات قليلة مضت كَانَت «آيدة» لا تزال تعمل كمديرة وهمِيّة لعدد كبير جِدًا من الشَّرِكَات.

تُعَدّ مهنة المُدِير الوهمِيّ مهنة شائعة في كثير من المْلَاذَات الضَّرِيبيّة، فهي مهنة سهلة، لا تتطلب تدريبًا رسميًا، كُلّ ما تحتاجه هو قلم للتوقيع، واسم لَمْ يرتبط بعدُ بأي نشاط تجاري غَيْر مشروع.

عند إنشاء شَرِكَة وَرقِيّة جديدة، يوقّع المديرون الوهمِيّون على ثلاث وَثَائِق أولية ترسل إلى أَصْحَاب الشَّرِكَة الفعليين، الأولى هي وَثِيقَة تؤكد أَنَّهُم لن يرفعوا دعاوى ضد أَصْحَاب الشَّرِكَة الفعليين.

الوَثِيقَة الثَّانية هي تفويض يضمن أنْ يُسلِّم المُدِير الوهمِيّ قيادة الشَّرِكَة (لصاحبها الفعلي) عندما يُطلب منه ذلك.

والوَثِيقَة الثَّالثة خطاب إنهاء التَعَاقُد مع المُدِير الوهمِيّ، والَّذِي يوقّع عليه دون تاريخ، وبهذه الطريقة يُمكِنْ لأَصْحَاب الشَّرِكَة الفعليين فصل مديريهم الوهمِيّين بأثر رجعي في أي وقت.

بالإضافة إلى هذه الوَثَائِق الثلاث، يوقع المديرون الوهمِيّون على أوراق أخرى مثل الاستمارات المطلوبة لفتح حساب بنكي، أو مذكرات الاجتماعات السنوية العامَّة.

تكون تلك المذكرات ضرورية في المْلَاذَات الضَّرِيبيّة، على الرغم من أنَّ الجميع يعلمون أنَّها مزيفة.

المتفق عليه الآن أنَّ المديرين الوهمِيّين هم وسيلة تَسَتُّر أساسية لبعض الأطراف، غَيْر أن البعض يرغب في تحقيق مستوى أعلى من السرِّية، ومِنْ

ثَمَّ طبقة حماية إِضَافِيَّة، هؤلاء العُمَلاَء يتَمّ استبدال المديرين الوهمِيّين لشَرِكَاتهم بـ«حاملي الأسهم».

تقدّم بعض المْلاذَات الضَّرِيبيّة تلك الخدمة لجذب عُمَلاَء يسعون وراء السرِّية المطلقة، فبدلًا من تعيين المديرين تنسب مِلْكِيَّة الشَّرِكَة لأسماء مجهولة تُعبر عنها في السجلات التِّجَارِيَّة بـ«حامل الأسهم»، إذ تُعدّ الأسهم الأداة المثالية لأي نوع من المعاملات التِّجَارِيَّة التي لا ينبغي أن تخلف وراءها أي أثر، وبالتالي يتَمّ إبرام الصفقات ببساطة عبر وضع المال على الطاولة وتسليم الأسهم دون توقيع أي أوراق نقل للمِلْكِيَّة.

ونتيجة للضغط الدُوَلي، منعت معظم المْلاذَات الضَّرِيبيّة حاليًا تَقْديم خدمة «الأسهم ذات الحامل المجهول»، خَاصَّة بعدما استُخدمت على نطاق واسع في عمليات غَسْل الأَمْوَال، وأصبح من الصعب تبرير الإبقاء على قانونية هذه الخدمة.

لكن هناك طرقًا أخرى لإخفاء هويَّة المُلّاك الفعليين لشَرِكَة ما. كثير من الشَّرِكَات في «وَثَائِق بَنَمَا» يتَمّ إنشاؤها وفق تقنية دمية «ماتريوشكا»[٣] الشهيرة، فتجد أن حاملي الأسهم في تلك الشَّرِكَات هم شَرِكَات أخرى، وعند النظر في هياكل تلك الشَّرِكَات تجد شَرِكَات أخرى، وهكذا دواليك حَتَّى تتلاشى كُلّ الخيوط التي يُمكِنْ أن تتَعَقُّبها للوصول إلى هويَّة المَالِك الأصلي.

يمكن استخدام حاملي الأسهم الوهمِيّين لحجب الحقيقة أيضًا، إذ يُمكِنْ أن يكونوا أشخاصًا، أو شَرِكَات وَرقِيَّة مكلفة بحمل الأسهم، أي

(٣) هي عِبَارَة عَنْ دمية رُوسِيَّة تتَضمَن داخلها عِدَّة دمى أخرى بأحجام متناقِصة، بحَيْث إنَّ الأكبر تحوي الأصغر منها وهكذا.

أنهم يحملون أسهم أشخاص آخرين، وهذا أيضًا بشَكلٍ عام يعد قانونيًا، على النقيض من خدمة يُقدِّمها مكتب «مُوسَاك فُونْسِيكَا» -على ما يبدو- وذلك بتنصيب شخص حقيقي كما لو كَانَ صاحب الشَّرِكَة الفعلي، دون أن يكون كذلك.

على الرغم من وجود الكثير من الأغطية الشرعية لضمان السرِّية، إلا أن قوانين مكافحة غَسْل الأَمْوَال تستلزم أن يكون ملاك الشَّرِكَات أشخاصًا حقيقيين، بغضّ النظر عما إذا كَانَوا يستخدمون مديرين وهمِيّين، أو إذا كَانَوا يملكون شَرِكَات «أوف شور» كحاملي أسهم.

اليوم، أي بنك جيد السمعة لن يفتح حسابًا لشَرِكَة «أوف شور» إلا إذا سُمّي صاحبها الأساسي، ويكون البنك بعدها مطالبًا بالتحقق من معلوماته العامَّة؛ ليتأكد البنك من أنَّه على علم بهويَّة هذا العميل.

غَيْر أَنَّنَا اكتشفنا أنَّ شَرِكَة «مُوسَاك فُونْسِيكَا» تعرض -بشَكلٍ متكرر- على عملائها إمكَانِيَّة تفادي منح البنك تلك المعلومات. مقابل مبالغ بمئات الآلاف من الدُولاَرات، يعرض مكتب المُحَامَاة تَقْديم شخص ما كما لو كَانَ صاحب الشَّرِكَة الفعلي.

أحد هؤلاء المديرين الوهمِيّين اسمه «إدموند دبليو»، تصادف أنْ يكون هو نفس اسم والد زوجة «رومان فونسيكا» السابقة، أحد مؤسسي شَرِكَة المُحَامَاة.

وظيفة «إدموند» أنْ يتظاهر بأنَّه الرجل الَّذِي يَكمُن وراء الحُجُب السرِّية المتعددة، شَرِكَة «مُوسَاك فُونْسِيكَا» كما هي العادة أنكرت تقديمها لتلك الخدمة قط، أَمَّا «إدموند» فرفض التعليق.

من أجل ذلك فإن عالم «الأوف شور» لا يُمكِنْ له سوى النجاح؛ لأن هناك عددًا لا نهائيًا من الأشخاص على استعداد لتأدية دور أشخاص وهمِيّين على مستويات متعددة، من خلال إعارة أسمائهم لاستخدامها في أنشطة تجارية مشبوهة.

إنهم يفعلون ذلك بغضّ النظر عن إمكَانِيَّة مقاضاتهم نظريًا على المخالفات الْقَانُونية للشَرِكَات التي يرأسونها على الورق.

في عام ٢٠١٠ أُدينت مديرة وهمِيّة في نيوزيلندا بعد العثور على بنادق مضادة للدبابات، وراجمات صواريخ، وأنظمة دفاع جوي، في مطار بانكوك.

كَانَت الأسلحة من كوريا الشمَاليَّة، ومن المحتمل أنَّها كَانَت في طريقها إلى إيران.

الشخص الوحيد الَّذِي واجه تهمًا في هذه الْقَضِيَّة كَانَت «لو زي»، طالبة صينية كَانَت تدرس في نيوزيلندا.

وافقت «لو زي» على إدراج اسمها كمديرة وهمِيّة لشَرِكَة وَرقِيَّة مقابل ٢٠ دُولاَرًا نيوزيلنديًا، ووفقًا للقاضي في نيوزيلندا، كَانَت هي الشخص الحقيقي الوحيد الَّذِي تمكّن المحققون من العثور عليه في شبكة الشَّرِكَات العالمية المعقدة التي كَانَت تكمن وراء شحنة الأسلحة، فقد كَانَت كُلّ الأدلة تؤدي إلى طريق مسدود.. حَيْثُ الفاعل دائمًا مجهول، والخيوط دائمًا ما تنقطع قبل أنْ تصل إلى هويته الحَقِيقِيَّة.. هكذا تُدار اللعبة.